



المملكة العربية السعودية

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الحقوق

الدراسات العليا

الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية في النظام السعودي

Jurisdiction of Commercial Courts According to The Saudi Law

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الأنظمة

إعداد

حنان يحي سعيد مشبب

الرقم الجامعي: ١٨٠٠٠٣٣

إشراف

الدكتور هشام موفق عوض

العام الجامعي

٢٠٢٠/هـ١٤٤١

مستخلص

حرص المنظم السعودي على إنشاء قضاء متخصص للفصل في المنازعات التجارية وهو أمر يستجيب لطبيعة هذه المعاملات، ويعتبر في حد ذاته مؤشراً إيجابياً، ولبنة أولى من شأنها تشجيع المنافسة المشروعة في مجال المعاملات التجارية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وجاءت الاختصاصات الممنوحة للمحاكم التجارية والمنصوص عليها في الأنظمة القضائية والإجرائية متفقه إلى حد بعيد مع طبيعة الوظيفة القضائية للمحاكم التجارية، الأمر الذي يعطي للنظام القضائي السعودي سبق الريادة بين الأنظمة القضائية العربية في هذا المجال.

حدد المنظم السعودي الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية في المادة (٣٥) من نظام المرافعات الشرعية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١/٢٢/١٤٣٥هـ، وصدر مؤخراً نظام المحاكم التجارية بالمرسوم الملكي رقم م/٩٣ وتاريخ ١٥/٨/١٤٤١هـ والذي نص على اختصاصات المحاكم التجارية في المادة (١٦)، وبرزت الحاجة الى تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل بهدف بيان وتحديد دقيق لتلك الاختصاصات وتحاشي حدوث تنازع في الاختصاص بين المحاكم التجارية وبين الجهات والمحاكم القضائية الأخرى في المملكة.

هذا التطور الذي تشهده المملكة يحقق سرعة الفصل في القضايا المعروضة عليها بما يتوافق مع طبيعة المعاملات التجارية. تركز هذه الدراسة على تحديد الهدف من إنشاء المحاكم التجارية، والتعرف على تشكيل المحاكم التجارية، وكذلك التعرف على ضوابط تحديد الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية، والأشخاص الخاضعون لاختصاص المحاكم التجارية، وأخيراً معرفة آلية حل التنازع على الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية.



Abstract
المجلة العربية السعودية

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الحقوق

الدراسات العليا

الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية في النظام السعودي

Jurisdiction of Commercial Courts According to The Saudi Law

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الأنظمة

إعداد

حنان يحيى سعيد مشيب

الرقم الجامعي: ١٨٠٠٠٣٣

إشراف

الدكتور هشام موفق عوض

العام الجامعي

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

Abstract

The Saudi legislature was keen to establish a specialized judiciary to adjudicate commercial disputes, this response to the nature of these transactions and is in itself a positive indicator. A first step would encourage legitimate competition in commercial transactions and attract foreign investment. The terms of reference of the commercial courts provided for in the judicial and procedural systems are those of the courts. It is highly consistent with the nature of the judicial function of the commercial courts, this gives the Saudi judicial law. Saudi Arabia is the first and the leading Arab judicial law in this regard.

The Saudi regulator has defined the specific jurisdiction of the commercial courts. In article 35 of the new law of legal proceedings Issued by Royal Decree No. (M/1) and dated 22/1/1435. The law of commercial courts was recently promulgated by Royal Decree No. M/93 and dated 15/8/1441, which provided for the jurisdiction of the commercial courts in article 16. The need to address this issue was highlighted by study and analysis. In order to accurately identify and identify those terms of reference. It avoids conflicts of jurisdiction in commercial courts and between other jurisdictions and tribunals in Saudi Arabia. This development in the Kingdom achieves the speed of adjudication in the cases before it. In accordance with the nature of the business transaction. This study focuses on the identification of the quality control of commercial courts.